

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٥٤٤٦ لسنة ٢٠٠٥ المرخص
بتعديل المادتين رقمي ٧، ٦ من النظام الاساسي للبنك وذلك بزيادة رأسمال البنك المصدر في حدود
المرخص به ليصبح ١٩٩٩٩٩٩٩٧ جم (أربعمائة تسعة وتسعون مليون وتسعمائة تسعة وتسعون ألف
وتسعمائة مائة وتسعون جنيه مصري).

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٢٥٤/ع لسنة ٢٠٠٦ المرخص بزيادة
رأس المال المرخص به ليصبح مليار جم، وتعديل المادتين رقمي ٦، ٤ من النظام الاساسي للبنك .

وعلى قرار الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠ والمتضمن
الموافقة على تعديل إسم البنك وتعديل المادتين رقمي ٢، ٣٥ من النظام الاساسي للبنك .

وعلى موافقة البنك المركزي المصري المعروضة في ٢٠٠٩/٦/٣ على طلب البنك على تعديل
المادتين رقمي ٢، ٣٥ من النظام الاساسي للبنك

وعلى إخطار مشروع للتعديل بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٨ والمصدق عليه بمكتب توثيق البنوك بتاريخ
٢٠٠٩/١١/١١ بموجب معضد تصديق رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٩.

قرار

(المادة الاولى)

يرخص بأن يستبدل بنعسي المادتين رقمي ٢، ٣٥ من النظام الاساسي لبنك التمويل المصري
السعودي شركة مساهمة مصرية النصين التاليين:

المادة (٢) هي:

إسم البنك هو: بنك البركة (مصر) ش.م.م ويرمز لها فيما بعد بكلمة البنك.

المادة (٣٥) هي:

تمثل الجمعية جميع المساهمين ولا يجوز إنقاذها إلا في المحافظة التي يوجد بها المركز الرئيسي للبنك.

(المادة الثانية)

لا يترتب على تغيير اسم البنك الاخلال بأية التزامات أو حقوق للشركة أو للغير.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في صحيفة الإستثمار .

إساحة صالح

رئيس الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة

البنك ليصبح ٦٠٢٠٠٠٠٠ جم (ستون مليون ومائتي ألف جنيه مصري) وتبلغ نسبة المدفوع من رأس المال بالجنيه المصري ٥١%.

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٩٢ المرخص بتحديد رأسمال مرخص به للبنك قدره (مائة مليون جنيه مصري).

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٦ المرخص بتعديل المادتين رقمي ٦، ٧ من النظام الأساسي للبنك بزيادة رأس المال المصدر ليصبح ٦٢٢١٠١٩٦ جم (ثلاثة وستون مليون ومائتان وعشرة ألف ومائة ستة وتسعون جنيه مصري) وتبلغ نسبة المشاركة المصرية ٥٦,٥%.

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٧ المرخص بزيادة رأسمال البنك المصدر ليصبح ٩٩٩٩٩٩٩٨ جم (تسعة وتسعون مليون وتسعمائة تسعة وتسعون ألف وتسعمائة ثمانية وتسعون جنيه مصري).

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٩٧ المرخص بزيادة رأسمال البنك المرخص به ليصبح (ثلاثمائة مليون جنيه مصري) وتعديل المواد لرقام ١٦، ١٩، ١٠، ١١ من النظام الأساسي للبنك.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٠٠١ المرخص بتعديل المادة الثالثة من النظام الأساسي للبنك.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٠٠١ المرخص بزيادة رأسمال البنك المصدر ليصبح ١٢٤,٩٩٩٩٩٨ جم (مائة أربعة وثلاثون مليون وتسعمائة وتسعة وتسعون ألف وتسعمائة ثمانية وتسعون جنيه مصري) وتعديل المادتين رقمي ٦، ٧ من النظام الأساسي للبنك.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠٠٤ المرخص بزيادة رأسمال البنك المصدر ليصبح ١٤٩,٩٩٩,٩٩٧ جم (مائة تسعة وأربعون مليون وتسعمائة تسعة وتسعون ألف وتسعمائة سبعة وتسعون جنيه مصري) وتعديل المادتين رقمي ٦، ٧ من النظام الأساسي للبنك.

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/١٨٠٠ لسنة ٢٠٠٥ المرخص بتعديل المادتين رقمي ٦، ٧ من النظام الأساسي للبنك وذلك بزيادة رأسمال البنك المرخص به ليصبح ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جم (خمسمائة مليون جنيه مصري) وزيادة رأسمال البنك المصدر ليصبح ١٩٢٥٩٧٨٧٤ جم (مائة واثنان وتسعون مليون وخمسمائة وسبعة وتسعون ألف وثمانمائة وأربعة وتسعون جنيه مصري).

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ٤١٨٨ لسنة ٢٠٠٥ المرخص بزيادة رأسمال البنك المصدر في حدود المرخص به ليصبح مبلغ وقدره ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جم (ثلاثمائة وخمسون مليون جنيه مصري) تسدد نقداً وتعديل المادتين رقمي ٦، ٧ من النظام الأساسي للبنك.

قرار
رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
رقم ٢٠٩٦/٤ بتاريخ ١١/١٧ لسنة ٢٠٠٩
بشأن
المُرخص بتعديل المادتين رقمي ٢ ، ٣ من النظام الأساسي
لبانك التمويل المصري السعودي
شركة مساهمة مصرية بنظام الاستثمار الداخلي

رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
بعد الاطلاع على المنشور
وعلى قانون التجارة
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحة التنفيذية.
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحة التنفيذية.
وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الإستثمار.
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة المعدل بالقرار رقم ٣١٦ لسنة ٢٠٠٤.
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتكظيم وزارة الإستثمار.
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ باللائحة التنفيذية لقانون ضمانات
وحوافز الإستثمار المعدل بالقرار رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠٠٤ .
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بنموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي
للمشروعات التي تنشأ في شكل شركات مساهمة بنظام الإستثمار الداخلي.
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠٠٦.
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة رقم ١١٠٢/م لسنة ٢٠٠٦.
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ المرخص بتأسيس بانك الأهرام شركة مساهمة مصرية
برأسمال قدره ٧٠٠٠٠٠٠٠ جم (سبعة ملايين جنيه مصري) وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ٩٥.١٠٠%
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٩ المرخص بتعديل بعض مواد من النظام الأساسي للبنك
وتعديل اسم البنك ليصبح بانك التمويل المصري السعودي شركة مساهمة مصرية ورئاسة رأسمال

الهيئة العامة للاستثمار
والمناطق الحرة

صحيفة الاستثمار

نشرة دورية تصدر عن الهيئة العامة للاستثمار
والمناطق الحرة

الاشتراكات والنشر والاستعلام

مقر صحيفة الاستثمار بالمبنى الإداري

بطريق صلاح سالم - بمجمع خدمات الاستثمار

ت. ٢٤٠٥٥٤٥٢ - داخلي " ٥٨٤ "

السنة الخامسة عشر - العدد (٩٧٩٦)

في ذو الحجة ١٤٣٠ هـ . ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩ م

صحيفة الاستثمار - السنة الخامسة عشر - العدد (٩٧٩٦) - ٢٠٠٩ - في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩ (١)